سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني NATIONAL CHANGE PARTY

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا | العدد: 281 | الثلاثاء 2013/12/10

نداء حقوقي مشترك

بمناسبة مرور الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

من أجل وقف القتل والتدمير والخراب ومن أجل وقف تدهور الأوضاع الإنسانية وعدم الاستقرار في سوريا

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، تمر الذكرى الخامسة والستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم اعتماده ونشره على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 بباريس، بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د – 3)، بدواعي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم الثابتة، على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإيمانا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وأن تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، من دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. فلكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ولا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة العبيد بجميع أوضاعهما، وأن لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية التي تحط من الكرامة البشرية، كما أن لكل إنسان أينما وجد الحق بالاعتراف بشخصيته القانونية، وان جميع الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز وأي تحريض يخلان بهذا الإعلان.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 1998 الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيده على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد التضييق والتشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

يستمر مرور هذه المناسبة الجليلة، ومنذ ثلاث سنوات متتالية، على سوريا الغارقة بكل مكوناتها وفئاتها في خضم العنف والتدمير والقصف والقتل ونزيف الدم اليومي، وارتكاب أفظع وأبشع الانتهاكات بحق الإنسان وأدميته، وجميع حقوقه الفردية والجماعية، فضلا عن ذلك، ازدياد التدهور على الصعد الحياتية والمعاشية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى خلق أزمة وطنية شاملة مسدودة الآفاق، بدأت بقمع السلطات السورية للاحتجاجات السلمية بالعنف المسلح استمرارا على نهجها الأمني في التعاطي مع المجتمع السوري، وفاقم من سوء الأوضاع وزاد في تعقيد الأزمة في سوريا، أن أصبح العنف متبادل بين السلطات السورية وأطراف أخرى من المعارضة السورية، كنتيجة للتعامل الأمني العنيف من قبل السلطات السورية مع الاحتجاجات السلمية. واشتدت المواجهات المسلحة العنيفة لتمتد إلى العديد من الشوارع والمدن السورية، مع وقوع مجازر وحشية وتفجيرات إرهابية واغتيالات واختفاءات قسرية، علاوة على كل ذلك، الحصار الشديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، بالطبع ترافقت هذه الحالة المأساوية مع فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين وفي مقدمتها الخبز والطحين والسكر والرز وحليب الأطفال والأدوية ولقاحات الأطفال والغاز والكهرباء والوقود والاتصالات بأنواعها، ومواد أخرى، إضافة للارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد

الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الأمر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات التي تتعرض لها سوريا، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين، واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء. ونتيجة لهذا الوضع المأساوي والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في سوريا، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والإعدامات خارج القانون وبمحاكمات استثنائية وميدانية لا تتوفر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات غير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سوريا، ولجوؤهم إلى أماكن أكثر أمانا وأمنا، مع الغياب التام لأي شعور بالأمان والأمل لدى السوريين جميعا، بأي حل سلمي للازمة السورية في الأفق القريب.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ نتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السورين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال، أيا كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية وعمليات الخطف بحق المواطنين السوريين،أيا تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسريا، بحيث أضحى هنالك ملفا واسعا جدا يخص المفقودين.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا بهذه المناسبة الجليلة، وبسبب فظاعة الأحداث ودمويتها وحجم التدمير الهائل الذي أصاب كل مكونات الحياة السورية،و نتيجة للتشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فقد كنا ومازلنا متمسكين بالنداء الذي وجهناه، ولمرات عديدة، إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل. ومطالبين إياهم بالعمل الجدي والسريع من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للازمة السورية، ولإيقاف نزيف الدم والتدمير، عبر توافقات دولية ملزمة، تسمح بإصدار قرار دولي ملزم، يتضمن:

الوقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، متضمناً آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية وتحت رعاية إقليمية ودولية، ويؤدي إلى وضع ميثاق وطني لسورية المستقبل، وإعلان دستوري مؤقت، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية إلى نظام ديمقراطي.

وإننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. الوقف الفوري لدوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات.
3. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والأطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة.
4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى إلى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين
5. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سوريا، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.
6. إعلاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي أغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.
7. الإعلاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينياً كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.
8. بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجيّاً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية إلى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلا على الاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء

الشخصية الفردية والجماعية، إلى نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة

9. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسئولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

10. العمل من أجل تحقيق العدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سوريا، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب،كونها السبل الأساسية التي تفتح الطرق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سوريا المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية، مما بتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين إلى المحاكم الوطنية والدولية.

11. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف إلى تدريب القادة السياسيين السورين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التميزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو

12. ولآن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز ،ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي،ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانته من سياسيات تمييزية بدرجات مختلفة.

13. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

14. بلورة سياسات سوريا جديدة وإلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والبداية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سوريا، من أجل مستقبل امن وديمقراطي.

15. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سوريا، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السليمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء. دمشق في 10\12\2013.

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا:

اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد). المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا–روانكة. منظمة حقوق الإنسان في سوريا – ماف. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا. المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD). لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ح). المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا دمشق في 10 \ 12\ 2013.

83 شهيدا بنيران قوات الأسد والقصف يطال 462 منطقة في عموم سوريا

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الاثنين استطاعت توثيق ثلاثة وثمانين شهيدا بينهم عشرة أطفال وأربع سيدات وستة شهداء تحت التعذيب، وأضافت اللجان أن ثمانية وعشرين شهيدا قضوا في دمشق وريفها، بالإضافة إلى ستة وعشرين شهيدا في حلب، وعشرة شهداء في حمص، وستة شهداء في درعا، وأربعة شهداء في كل من إدلب والقنيطرة، وثلاثة شهداء في حماة، وشهيدين في دير الزور.

كما وثقت اللجان تعرض 462 منطقة للقصف في سوريا، حيث شنت طائرات النظام غارات على 51 منطقة كان أعنفها في الضمير بريف دمشق حيث ألقت البراميل

المتفجرة على كل من حي قاضي عسكر وحي الميسر وتل اسطبل وتل نعام وحي الشيخ نجار وحي الجزماتي بحلب، وقرية الناجية بريف إدلب، وكفرزيتا بريف حماة، كما ألقت القنابل الفراغية على حرزما والنشابية بريف دمشق، وحي الأنصاري بحلب، هذا فيما طال القصف المدفعي 140 منطقة، والقصف الصاروخي 133 منطقة، والقصف بقذائف الهاون 126 منطقة.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش السوري الحر مع قوات النظام في 157 منطقة قام خلالها في ادلب استهداف قوات النظام المتواجدة في حاجز "صباح قطيع" بالقرب من الكورنيش الشمالي في المدينة بقذائف الهاون.

وفي ديرالزور، قام الجيش الحر باستهداف قوات النظام المتمركزة داخل المطار العسكري في المدينة، كما استهدف بناء المسمكة والمدرسة المحاذية للمطار حيث تتجمع أعداد كبيرة من قوات النظام في تلك الأبنية، وقام أيضا باستهداف قوات النظام المتواجدة في كل من حيي الرصافة والصناعة في المدينة. وفي الرقة استهدف الحر الفرقة 17 بعدة قذائف مدفعية.

وفي حلب، قام الجيش الحر باستهداف قوات النظام المتواجدة في مطاري النيرب العسكري والمدني ومطار كويرس العسكري بقذائف الهاون. وفي دمشق وريفها، قام مقاتلو الجيش الحر باستهداف مراكز لقوات النظام في حي جوبر.

في درعا، استهدف مقاتلو الحر قوات النظام المتواجدة في حي المنشية، كما قاموا باستهداف تجمعات الشبيحة وقوات النظام في ريف مدينة اللاذقية، وفي القنيطرة قام الجيش الحر بتحرير جامع قرية عين العبد وطرد قوات النظام التي كانت تتمركز داخله.

الجربا: مصلحة موسكو ليست مع الأسد

كشف رئيس "الائتلاف الوطني السوري" أحمد الجربا تلقيه دعوة لزيارة موسكو وعزمه تلبية الدعوة لإقناع الروس بأن مصلحتهم "ليست مع النظام".

وأكد الجربا، في حديث إلى وكالة الأنباء الكويتية، تلقيه دعوة من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تسلمها من نائبه ميخائيل بوغدانوف "منذ نحو 20 يوماً".

وقال الجربا: "قبلت هذه الدعوة ولم أستطع الذهاب لانشغالي بمواعيد مسبقة، وسأزور روسيا لإقناعهم بأن مصلحتهم تكون مع الشعب السوري وليس مع النظام".

هذا ولم يحدد الجربا موعداً لزيارة موسكو وما إذا كانت الزيارة ستكون قبل مؤتمر "جنيف 2" في 22 كانون الثاني/يناير المقبل، أو بعده.

إلى ذلك، أكد الجربا مجدداً استعداد الائتلاف للمشاركة في مؤتمر "جنيف 2"، "لكن ضمن ثوابت الثورة".

وقال: "نحن في الائتلاف خلال الـ20 يوماً الأخيرة عقدنا جلسة قدمنا فيها رؤية للمجتمع الدولي حول "جنيف 2" وأننا وافقنا على حضورنا المؤتمر ولكن ضمن ثوابت الثورة السورية وضمن هذه الرؤية التي وافق عليها الائتلاف بالإجماع بكل تياراته".

وأكد أن الائتلاف قدم لمجموعة الدول الـ11 الراعية للمعارضة السورية في لندن "مقدمات" وافق عليها وزراء المجموعة، وعلى رأس هذه المقدمات "الممرات الإنسانية التي لم يحصل حتى الآن أي تطور ايجابي في فتحها وأعتقد بإنجاز هذا الأمر سيفتح الطريق أمام نجاح جنيف 2".

وأضاف: "بحسب ما توافقنا عليه في لندن مع الـ11 دولة بأن المحادثات في "جنيف 2" ستكون محدودة بفترة زمنية، بحيث تؤدي إلى حكومة انتقالية ذات جسم تنفيذي حقيقي رئاسي بسلطات واسعة في الأمن والجيش والاستخبارات والقضاء، ولن يكون لبشار الأسد أي دور في المرحلة الانتقالية أو في المستقبل القريب وتؤدي تلك الحكومة إلى حكم ديموقراطي وحل سياسي حقيقي في سوريا، وهذا فهمنا لما تم وأي شيء آخر يثار حول الموضوع، فهذه بروباغاندا من قبل النظام ولا تهمنا بشيء".

هذا فيما أكد رئيس الائتلاف الوطني السوري، أحمد الجربا، تلقي المعارضة ضمانات شفهية وأخرى مكتوبة من دول كبرى بعدم السماح لبشار الأسد بلعب أي دور في مستقبل سوريا.

وأضاف الجربا في مقابلة مع وكالة "رويترز" من الكويت حيث يقوم بزيارة وصفها بالرسمية: "من المفروض أن يكون الأسد في قفص الاتهام.. لا أن يكون له مستقبل أو غير مستقبل.. هذا الأمر مفروغ منه ولن نقبل به نهائيا".

وشدد الجربا على أن مؤتمر "جنيف 2" سيؤدي لتشكيل سلطة تنفيذية تقود مرحلة انتقالية تؤدي لحل سياسي ديمقراطي في سوريا. كما أكد الجربا أن أحدا من أطراف الأزمة لم يطلب وقف إطلاق النار خلال مفاوضات مؤتمر "جنيف 2"، تاركاً مسألة وقف إطلاق النار لما بعد أي اتفاق مع نظام الأسد، أسوة بالمفاوضات التي جرت بين فرنسا والجزائر وفيتنام والولايات المتحدة دون وقف إطلاق النار.

وفي سياق متصل، كشف الجربا أن الجهود تحت مظلة الائتلاف منكبة على محاولة

"توحيد بندقية" المعارضة المسلحة، بحسب وصفه، مستثنياً منها جبهة النصرة وداعش.

من جهة أخرى، أعرب الجربا عن قلق المعارضة السورية من أن يؤدي التقارب الأمريكي–الإيراني إلى تقوية النظام السوري، لاسيما على الصعيد المالي.

وأوضح أن " هناك أموالا مجمدة لإيران في المصارف العالمية.. هذه الأموال إذا سيلت لصالح إيران يمكن أن يذهب قسم منها للنظام السوري وهذا يزيد الأمر تعقيدا"، مضيفاً أنه نقل هذا القلق للأطراف العربية والدولية "وكانوا متفهمين".

طعمة: الأسد عرض تخليص أمريكا من المتطرفين مقابل بقائه في السلطة

كشف رئيس الحكومة السورية المؤقتة، الدكتور أحمد طعمة، أن الولايات المتحدة أبلغت المعارضة السورية رفضها صفقة عرضها النظام السوري عليها.

وبحسب ما كشفه طعمة لصحيفة " الشرق الأوسط"، فإن النظام السوري وعد واشنطن بتخليصها من الجماعات المتشددة في سوريا مقابل بقائه في السلطة. إلا أن واشنطن رفضت العرض، محملة الأسد مسؤولية ازدياد قوة الجماعات المتشددة في سوريا.

ونفى طعمة وجود صفقة أمريكية – روسية على حساب المعارضة رغم اتفاق الطرفين على تدمير الترسانة الكيميائية السورية.

كما كشف طعمة أن موسكو طلبت ضمانات من المعارضة بشأن مصالحها في سوريا مقابل تليين موقفها من النظام، مضيفاً أن الائتلاف سيتولى الرد على الطلب الروسي.

بعد 1000 يوم من الثورة: 131 سورياً يقتلون كل يوم منذ اندلاع الثورة

منذ بدأ النظام بقمع الثائرين عليه في سوريا، مبتدئاً في 18 آذار/مارس 2011 بأطفال درعا، والموت ناشط في البلاد ومشمّر عن ساعديه لا يكل ولا يتعب، وحصاده حتى الآن ما معدله 128 ألف قتيل و600 ألف جريح ومشوّه ومعطوب في ثورة تتم اليوم الثلاثاء 1000 يوم من عمرها، أي مليون و440 ألف دقيقة تماما، وفي كل 11 منها سقط قتيل.

القتلى، طبقا لتقرير من " المرصد السوري لحقوق الإنسان" صدر في 2 ديسمبر/كانون الأول الجاري، وأطلعت " العربية.نت" على ملخصه، هم 126 ألفا منذ بدء الثورة حتى نهاية الشهر الماضي، معظمهم من المقاتلين المعارضين ومن قوات النظام والموالين له من شبيحة ومخبرين، منهم أكثر من 44 ألفا من المدنيين، ممن قضى بينهم 6627 طفلا و4454 امرأة.

من الثوار سقط 27 ألفا و746 قتيلا، هم 19264 مدنيا ممن حملوا السلاح ضد قوات الأسد، ومعهم 2221 جنديا منشقا، إضافة إلى 6261 مقاتلا من جنسيات غير سوريا أو مجهولي الهوية. أما النظام فسقط من قواته والموالين 50 ألفا و927 قتيلا، بينهم 31174 جنديا نظاميا و19256 من اللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني و232 من حزب الله اللبناني، إضافة إلى 265 مقاتلا من جنسيات غير سوريا.

مع القتلى المعروفين وثق المرصد مقتل 2781 شخصا هوياتهم مجهولة، إلى جانب أكثر من 16 ألف معتقل ومفقود في سجون النظام، يقابلهم أكثر من 5 آلاف من مواليه محتجزين لدى كتائب إسلامية وجهاديين وتنظيم "القاعدة" وغيره، مع تلميح من المرصد بإمكانية أن يكون عدد القتلى أكبر " بسبب تكتم الطرفين على الحجم الحقيقي للخسائر البشرية" وفقا للتقرير الذي لو تم تحديثه الثلاثاء الآن، مع مرور 1000 يوم على الثورة، لوصل عدد القتلى فيه إلى 128 ألفا بالتأكيد.

ولشيطان التفاصيل إحصاءات سوداء دائما عن سوريا، وأحدثها تقرير صدر السبت الماضي عن "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بأن اللاجئين 3 ملايين و400 ألف، منهم 35% نساء و50% أطفال و15% رجال، ومعظمهم موزع (بالآلاف) بواقع 860 في لبنان و785 في تركيا و730 في الأردن و415 في العراق و250 في كردستان العراق و40 بدول المغرب العربي و75 في الاتحاد الأوروبي و15 بالقارة الأمريكية، إضافة لمئات الآلاف ممن لا يعرف المتابعون أين حلت بهم الرحال.

وقبل أيام، أي في 29 نوفمبر الماضي، أصدرت " المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" تقريرا بأن أعدادا صادمة لأطفال لاجئين في لبنان والأردن "ينشأون في عائلات مفككة ويفقدون فرصة التعليم ويصبحون المعيل الرئيسي لأسرهم" وأن المفوض السامي أنطونيو غوتيريس أطلق تحذيرا: "إذا لم نتخذ إجراءات سريعة فستستمر معاناة جيل من أبرياء حرب مروعة" كما قال.

اسم التقرير "مستقبل سوريا – أزمة الأطفال اللاجئين" وركز بصورة مفصلة على تفكك العائلات " حيث تعيش أكثر من 70 ألف عائلة لاجئة من دون آباء، ومعها أكثر من 3700 طفل لاجئ غير مصحوب، أو حتى منفصل عن كلا والديه" وفقا للتقرير الوارد فيه أيضا أن الصراع ترك آثارا عميقة على الأطفال "وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 أحيل 741 لاجئا من الأطفال إلى مستشفيات بلبنان، وخلال عام واحد تلقى أكثر من 1000 طفل في مخيم الزعتري بالأردن علاجاً لإصابات ترتبط بالحرب".

وهناك تقرير من الأرقى بدقته، صدر قبل أسبوعين عن مقر " الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان" بالدنمارك، يؤكد حصول 6 آلاف حالة اغتصاب للنساء، مع اعتقاد بطعم الجزم، بأن العدد أكبر من ذلك بكثير "ومعظم الحالات يليها حمل تبتلى به المغتصبة" وأن قوات النظام كانت ترتكب الاغتصابات عند الحواجز ونقاط المراقبة ومراكز الاعتقال، أو حين يشن عناصرها هجمات ضد قوات المعارضة في القرى والبلدات والمدن.

أما " مركز أكسفورد ريسرتش غروب" البريطاني للأبحاث، فأصدر بدوره تقريرا قبل أسبوعين، واطلعت عليه "العربية.نت" أيضا، لكنه مختلف عن سواه لجهة التنكيل بالأطفال، ففيه يذكر أن عدد القتلى حتى نهاية أغسطس الماضي هو 113735 بينهم 11420 طفلا ومراهقا تقل أعمارهم عن 17 سنة، منهم 128 قضوا بالسلاح الكيميائي ذلك الشهر في الغوطة، و389 برصاص القناصة.

أما البقية فقتلوا بأسلحة متفجرة، من قصف جوي ومدفعي واعتداءات بالقنابل والسيارات المفخخة، وهي الأكثر فتكا بالأطفال السوريين "كما أعدم النظام 764 طفلا من دون محاكمة بعد أن تعرض 112 منهم للتعذيب، أعمار 5 منهم 7 أعوام أو أقل، إضافة إلى 11 أعمارهم بين 8 و12 سنة" وفقا للتقرير.

شيطان التفاصيل السوري لا ينسى الخسائر بالماديات أيضا، فأحد أهم التقارير التي اطلعت " العربية.نت" على ملخص عنها، صدر عن وزارة الاقتصاد السورية نفسها الشهر الماضي، وفيه ما يوحي بأن "باركنسون اقتصادي" يمعن شللا في البلاد تماما، ويطلب المزيد. و في التقرير الذي نشرته صحيفة "الوطن" المقربة من النظام، طامات اقتصادية وكوارث: القطاع النفطي تراجع 95% ومثله الصادرات بالنسبة نفسها، وحدث تراجع نسبته 88% في الواردات أيضا، فقد كانت في الربع الأول من 2011 أكثر من 4.1 مليار دولار، وأصبحت في الربع الأول من 2013 أقل من 818 مليونا، ويعتقدون أنها النصف الآن.

العقوبات الاقتصادية، غربية وعربية، قدرها رئيس الوزراء وائل الحلقي في التقرير بأكثر من 17 مليارا، فيما نال التدمير من 3 ملايين وحدة سكنية وتجارية، والبنى التحتية انهارت في 75% من الريف و40% من المدن، والسياحة أصبحت ذكريات، وسوريون بمئات الآلاف خسروا وظائفهم، والشيء الوحيد المستمر كما كان منذ 1000 يوم هو الشعار الشيطاني الشهير: الأسد أو نحرق البلد. العربية.

إعلان دمشق يطرح خارطة طريق للحل السلمي ويطالب بقرار أممي

طرح تجمع " إعلان دمشق" خارطة طريق متكاملة للحل السياسي في سوريا، للانتقال إلى نظام مدني ديمقراطي تعددي.

ودعا الإعلان في بيان له إلى سحب إيران قواتها ومليشياتها من سوريا، واعتماد البنود الستة الواردة في "جنيف 1"، إلى جانب رؤية متكاملة للحل السياسي تضمنت خمس مراحل، الأولى تمهيدية تسبق عقد مؤتمر جنيف وتحمل طابعاً إنسانياً، ثم تليها أربع مراحل تتحدث عن خارطة طريق واضحة المعالم للحل السلمي في سوريا، تتضمن تنحي الأسد وزمرته، وإقامة هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، والدعوة إلى مؤتمر وطني، وانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، وانتخاب برلمان ينتخب رئيس جديد لسورية.

كما دعا "إعلان دمشق" إلى "مؤتمر وطني جامع للمحاسبة والمصالحة" يشارك فيه ممثلون عن مكونات الشعب السوري كافة بما فيها فعاليات الثورة الملتزمة بأهدافها وشعاراتها "العسكرية والمدنية والسياسية"، يحدد ملامح مستقبل سوريا بكل مؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية والسياسية.

وحول البيان أو الخارطة السياسية التي أعلن عنها "إعلان دمشق" ذكرت المعارضة مرح البقاعي رئيسة لجنة إعلان دمشق في الولايات المتحدة في اتصال هاتفي مع موقع "كلنا شركاء" أن أهم ما في الخارطة هو البند الأول الذي يتحدث عن تشكيل الحكومة بعد مؤتمر للمحاسبة والمصالحة.

وأضافت البقاعي أن البيان رصين وموضوعي وقوي ويصبّ مباشرة في مصلحة الشعب السوري لأنه ينبع من إرادته.

وحول سؤال مصير الفصائل التي حملت السلاح ضد النظام قالت البقاعي: "الإعلان يتحدث عن حكومة وحدة وطنية تتأسس إثر

مؤتمر وطني عام للمحاسبة والمصالحة، وهذه الحكومة ستكون لها وزارة دفاع هي التي تقرر مقومات الهيئة العسكرية في الدولة المدنية الجديدة حيث سيكون الجيش قوة للدفاع عن الوطن وحماية أمنه ولا يتدخّل أو يمارس السياسة".

وأكد الدكتور محمود الحمزة رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر إعلان دمشق في المهجر، وممثل المجلس الوطني في روسيا، لموقع "كلنا شركاء" أن هذا البيان أو المبادرة جاءت لتجيب على أسئلة ملحة حول الخروج من الوضع المستعصي في سوريا وحول "جنيف 2"، وسط حملات إعلامية وسياسية ترمي لجرالمعارضة في " جنيف 2" بدون شروط وبدون ضمانات وبدون أجندة واضحة لـ"جنيف 2". لذلك تقدمت الأمانة العامة للإعلان بهذه المبادرة التي جاءت في حينها لترسم خريطة الحل السياسي الذي يلبي مطالب الثورة والشعب السوري.

وقال الحمزة: "نحن في المبادرة لا نبحث عن حلول سياسية مجردة ومثالية بل نبحث عن حلول واقعية نتيجة معرفتنا بالنظام الذي نتعامل معه، النظام الذي قتل مئات الالوف وشرد الملايين ودمرالبنية التحتية السورية، النظام الديكتاتوري المجرم".

وأضاف الحمزة: "نحن نؤمن بالحل السياسي ونوافق على "جنيف 2" بشروط، ولن نذهب إلى جنيف بدون شروط وبدون أجندة واضحة، وبدون ضمانات دولية، تضمن تطبيق نتائج ومقررات المؤتمر، ومن سيذهب بدون أي مقدمات حقيقية سيحفر قبره بيده. وهذه الشروط ليست تعجيزية وما يطالب به إعلان دمشق هو تطبيق نقاط "جنيف1" وهي التي أيدها المجتمع الدولي سوى إيران، وهي نقاط منطقية وتسلسلها صحيح قبل أن يبدأ الحوار السياسي، وإذا كانت المعارضة حريصة على مصلحة الشعب ووفية لدماء الشهداء فيجب عليها أن لا تذهب إلى جنيف إلا بعد تحقيق أمور ذات طابع إنساني على الأقل".

وتابع الحمزة: أما مع استمرار المجازر وقتل للأطفال وتخريب البنى التحتية فلا توجد أرضية واقعية لـ"جنيف 2"، إلا إذا التزام النظام بجنيف1 أو قام المجتمع الدولي بإلزام النظام بنتائج "جنيف 2".

وأردف: كما أنه من المهزلة أن تطلب بعض الأطراف من إيران أن تحضر المؤتمر والقوات الإيرانية ترتكب المجازر وتقتل الشعب السوري، لذلك يجب أن تسحب إيران ميليشياتها وتجبر حزب الله وميليشيات المالكي الشيعية بالانسحاب.

وقال: يجب التذكير بأن إعلان دمشق منذ تأسيسه يدعو للتغيير السلمي المتدرج ولكن النظام هو من فرط بكل الفرص الثمينة من أجل إجراء تغيير ديمقراطي سلمي يحفظ دماء السوريين ويحافظ على سوريا من الدمار. لكن شعبنا ابتلي بنظام مجرم شعاره إما الاسد أو ندمر البلد.

هذا وتبدأ الخارطة التي طرحها "إعلان دمشق" بالمرحلة التمهيدية التي دعا فيها الإعلان إلى فك الحصار عن المناطق المحاصرة، خاصة في ريف دمشق وحمص، وإيقاف العمل بسياسة التجويع وتأمين دخول المساعدات الإنسانية برعاية وإشراف دوليين. وإيقاف استخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي في قصف المدن والتجمعات السكانية، وبإشراف دولي. وإيقاف سياسة التهجير وعودة اللاجئين في الداخل وفي الخارج إلى مناطقهم وعدم التعرض لهم. وإيقاف الاعتقال التعسفي، والمبادرة بالإفراج عن مئات ألوف المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين. وصدور قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بإخراج المقاتلين الغرباء من سوريا.

وفي المرحلة الأولى دعا "إعلان دمشق" إلى الإعلان عن وقف شامل لإطلاق النار بقرار من مجلس الأمن الدولي يرافقه إرسال قوة دولية تسهر على تطبيقه، والدخول في مفاوضات مباشرة بين ممثلين عن المعارضة والنظام شريطة ألا تكون أيديهم ملطخة بالدماء، وإعلان تنحي بشار الأسد وزمرته التي ارتكبت المجازر بحق الشعب السوري، وإقامة هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية تتولى إدارة البلاد، مهمتها الرئيسية معالجة الأوضاع السياسية والإدارية والخدمية بشكل تهيئ الأجواء للدخول في المرحلة التالية.

أما المرحلة الثانية، فدعا فيها "إعلان دمشق" إلى الدعوة إلى مؤتمر وطني جامع للمحاسبة والمصالحة يشارك فيه ممثلون عن مكونات الشعب السوري كافة بما فيها فعاليات الثورة الملتزمة بأهدافها وشعاراتها العسكرية والمدنية والسياسية، يحدد ملامح مستقبل سوريا بكل مؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية والسياسية، وتحت عنوان عريض : الحفاظ على وحدة سوريا أرضا وشعبا، وكذلك الحفاظ على قرارها الوطني المستقل. وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تتمثل فيها كل مكونات الشعب السوري.تتولى تنفيذ مهام المرحلة اللاحقة. وإصدار عفو عام عن بعض الجرائم المرتكبة بشكل يفسح المجال لمزيد من التسامح والوحدة بين المكونات.

أما في المرحلة الثالثة، فدعا "إعلان دمشق" فيها إلى أن تصدر الحكومة مراسيم اشتراعية، تُعرض على الجمعية التأسيسية فيما بعد لأخذ الموافقة عليها، منها قانون انتخابات مبني على إحصاء جديد للسكان تتحدد من خلاله مقاعد الجمعية التأسيسية وتوزعها في المحافظات. وأن تتولى الحكومة الدعوة إلى انتخابات جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد،

وتنتخب رئيساً مؤقتاً للجمهورية. ويمكن أن تتم هذه العملية بمساعدة وإشراف عربي ودولي.

واعتبر " إعلان دمشق" في المرحلة الرابعة والأخيرة أنه إذا طبقت هذه المراحل بشكل مرض، يمكن الحديث عن عهد جديد، يطوي مراحل الاستبداد السياسي، ويعيد المرحلة التي سادت ما بعد دكتاتورية الشيشكلي.

ولعل أهم مهمات هذه المرحلة تتحدد بالنقاط التالية: إجراءانتخابات لمجلس نواب جديد، ينتخب رئيساً للجمهورية، ويشكل حكومة جديدة. وإعادة بناء الجيش وأجهزة الأمن والشرطة وفق عقيدة وطنية، تحمي الوطن وأمان المواطن، ولا يتدخل في الشأن السياسي، وضم من يرغب من مقاتلي الجيش الحر إلى صفوفه، واعتبار شهداء الجيش الحر هم شهداء الجيش السوري، وبعد انجاز هذه المهمة، فإن كل جماعة مسلحة خارجه، تعتبر غير شرعية وعليها أن تسلم سلاحها. وإعادة إعمار ما تهدم من البلاد وفق برنامج وطني بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة. وترسيخ فصل واستقلال السلطات الثلاث وفق الدستور الجديد، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وإلغاء كافة القوانين والمراسيم التشريعية المتعارضة معه. وإصدار قانون يعتمد اللامركزية الإدارية في الحكم.

وقال "إعلان دمشق" أن هذه المراحل خطوط عامة يحتاج تنفيذها إلى دعم جامعة الدول العربية والجهات العربية والدولية الحريصة على إنقاذ الشعب السوري من مأساته، والانتقال إلى عهد جديد. ولعل أهم ما في الأمر، أن تحدد تلك الجهات مع الأطراف المتصارعة فترات زمنية لكل مرحلة، لأنها مترابطة مع بعضها البعض. فمن الصعب الدخول في أي مرحلة قبل انجاز المرحلة التي سبقتها.كما تحتاج إلى زمن وإلى آلية في التنفيذ، ومرونة في المعالجة، وربما احتاج الأمر أيضا الدخول في التفاصيل عند كل مرحلة. كلنا شركاء.

السعودية تطالب بضمانات حول تشكيل حكم انتقالي في جنيف 2

طالبت المملكة العربية السعودية، يوم أمس الاثنين، بتوفير ضمانات في الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية في سوريا، خلال مؤتمر "جنيف 2"، المزمع إقامته في بداية العام المقبل.

وقال رئيس مجلس الشورى السعودي، الدكتور عبدالله آل الشيخ، في كلمة المملكة خلال اجتماعات الدورة السادسة للجمعية العمومية لاتحاد البرلمان الآسيوي التي بدأت أعمالها في إسلام أباد: إن المملكة تؤكد في هذه المرحلة ضرورة توفير الضمانات اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر "جنيف 2" وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، وفقاً لبيان جنيف في 30 حزيران/يونيو 2012 الذي أقره مجلس الأمن.

وأضاف آل الشيخ: "تؤكد المملكة في الوقت ذاته موقفها الثابت بالحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وأهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته إزاء التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة، وعدم اقتصار معالجة الأزمة على مسألة إزالة الأسلحة الكيميائية فقط".

وجدد آل الشيخ خلال الكلمة، موقف المملكة العربية السعودية، المتمثل في إدانة كل ما يتعرض له الشعب السوري الشقيق من أعمال القمع وإراقة الدماء.

العقيد أحمد حجازي: حزب الله يدفع ثمن تورطه في سوريا

أكد القيادي في هيئة الأركان للجيش السوري الحر العقيد أحمد حجازي أن استراتيجية الجيش الحر ومنذ بداية الثورة تعتمد على إنهاك جيش النظام بحرب سريعة ومتنقلة، مشيرا إلى أن إسقاط النظام لا يمكن أن يكون بعملية اقتحام شاملة للعاصمة دمشق.

وأرجع العقيد أحمد حجازي سبب الحسم في إسقاط النظام إلى استخدامه المفرط والمروع للطائرات الحربية، إضافة إلى قلة الإمداد العسكري للجيش الحر، مشيرا إلى أن الحر يقاتل بدون تغطية عسكرية، مطالبا الدول الصديقة للشعب السوري بتزويد الحر بالسلاح.

وأوضح حجازي أن الثوار يقاتلون قوات النظام المدعومة بميليشيا حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني، فضلا عن الميليشيات العراقية وروسيا وكوريا الشمالية. إلا أن ثقتنا كبيرة بالثورة وبالشعب السوري، هذا النظام انتهى ولا رجعة له مطلقا، إلا أن ما يؤلمنا أن العالم يريد أن تكون فاتورة الدماء السورية كبيرة جدا.

واعتبر العقيد أحمد حجازي أن حزب الله طرف رئيس في الحرب ضد الشعب السوري

وهذا الحزب بات يدرك مؤخرا أن الثمن الذي سيدفعه كبير. هو اعتقد أن بمهمة سريعة ينجزها ويعود إلا أنه بات يدرك تماما أنه في ورطة ولعنة دماء السوريين ستلاحق هذا الحزب وقيادته عبر التاريخ.

وحول ما يشاع عن سيطرة النظام على الأرض، قال حجازي هناك التباس في قراءة الأمر، النظام لم يعد لديه جيش متماسك لم يبق مع النظام ما يزيد على الخمسين ألفا، فيما المشكلة في الجيش الحر هي السلاح، متابعا القول: هناك الكثير من المنشقين ولكن لا يوجد السلاح فأي جندي دون سلاح يكون بلا مهمة.

وأكد العقيد أحمد حجازي أن الواقع الميداني يميل إلى كفة الثوار، وما روجه النظام عبر إعلامه وإعلام حلفائه لا أساس له من الصحة مطلقا، مشيرا إلى أن الحر يتقدم في درعا وحمص وحماة وحلب وريف دمشق والغوطة، لافتا إلى أن انسحاب الثوار في بعض الحالات، يأتي وفقا لرؤية خاصة بالمعركة وليس وفقا لهزيمة الجيش الحر، مجددا التأكيد على أن الثوار قادرون على الوصول إلى أي مكان في سوريا وخطوط الإمداد بين دمشق وحمص تحت سيطرة الثوار.

14 فصيلا مقاتلا يشكلون "جبهة ثوار سوريا"

أعلن أربعة عشر فصيلا مقاتلا في الجيش السوري الحر عن تشكيل تجمع أطلقوا عليه اسم "جبهة ثوار سوريا" وذلك في محافظة إدلب، والفصائل المجتمعة هي:

1- المجلس العسكري في محافظة ادلب.
2- تجمع ألوية وكتائب شهداء سوريا.
3- لواء شهداء إدلب.
4- الفرقة التاسعة بحلب.
5- ألوية النصر القادم.
6- كتائب فاروق الشمال.
7- كتائب رياض الصالحين في دمشق.
8- تجمع أحرار الزاوية.
9- ألوية الأنصار.
10- كتائب فاروق حماة.
11- الفرقة السابعة.
12- ألوية ذئاب الغاب.
13- فوج المهام الخاصة بدمشق.
14- لواء أحرار الشمال.

هذا ويأتي تشكيل "جبهة ثوار سوريا" بعد توالي الإعلان عن تشكيل عدة جبهات وتشكيلات في الجيش الحر كان آخرها الإعلان عن "الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام" في الثلاثين في تشرين الثاني/نوفمبر الفائت.

الجيش الحر يستنكر إرسال التيار اللبناني الحر مجموعات لحماية الكنائس السورية

استنكرت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري موافقة الجنرال اللبناني ميشال عون رئيس "التيار الحر" على إرسال مجموعات من محازبيه للقتال على الأراضي السورية بحجة إقامة دروع لحماية بعض الكنائس والأديرة في عدد من المناطق السورية على أن يتولى حزب الله إمداد تلك العناصر بالدعم اللوجستي والفني والعسكري.

وقالت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري أن موافقة عون المأجورة أتت عقب سلسلة من الاجتماعات السرية اختتمت بإجتماع للتنسيق عقد بتاريخ 07.11.2013 بين قيادات من حزب الله وتيار عون أسفرت عن إرسال ثلاث مجموعات إلى سوريا حتى الآن وتضم كل مجموعة عدة عشرات من شبيحة الجنرال.

وأضافت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري أن خطة حزب الله دفعت عون للقبول والموافقة على التعاون والاشتراك المحدود في الحرب الدائرة في سوريا بهدف تبرير تدخل حزب الله في سوريا بحجة حماية المراقد الشيعية في مخطط يلتقي مع خطة النظام التي تسعى لشيطنة الثورة ونعتها بالحرب المذهبية والطائفية في حين أنها حرب بين شعب مظلوم يريد الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ونظام ظالم قاتل مستبد تسلق حوله مجموعة من الخونة والمأجورين والمرتزقة والمتطرفين والإرهابيين من دول الجوار اللبناني والعراقي.

وحذرت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري "جنرال الفشل والهزائم ميشال عون" اللاهث وراء الإمعان في الإساءة للبنان وسوريا بعد إساءته للاجئين السوريين في لبنان ونؤكد بأن توريط مسيحيي التيار الحر للانخراط في أتون الأزمة السورية لا يخدم التيار ولا يخدم مسيحيي لبنان ولا يخدم العلاقات التاريخية بين الشعبين الشقيقين السوري واللبناني.

وأشارت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري إلى أنه قد برز خلال الأيام العشرة الأخيرة تدفق طلائع مقاتلين وشبيحة مرتزقة مسلحون لبنانيون محسوبين على تيار الجنرال عون تم تسلحيهم في مناطق في البقاع اللبناني أرسلوا على دفعات صغيرة إلى بعض المناطق والبلدات السورية التي تقطنها غالبية مسيحية بحجة الدفاع عن

الكنائس والأديرة وهذا ما اتضح مؤخراً في بلدة معلولا التاريخية التي ألحق بها الأسد وعصاباته وشبيحة عون الخراب والدمار والأذى بأهلها.

ودعت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري مسيحيي لبنان لليقظة والحذر مما يحاك ضدهم في جحور الضاحية الجنوبية لبيروت ونطالب الجنرال عون بالتوقف عن اللعب بالنار وإعادة شبيحته من سوريا فوراً ودون أي قيد أو شرط لأنهم مازالوا بضع عشرات حتى لا يعودوا إلى أهاليهم جرحى ومشوهين أو جثثا هامدة كحال المئات من مقاتلي وشبيحة حزب الله الذين يتساقطون بالعشرات كالذباب في سوريا كل يوم.

وأبدت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري خشيتها وحذرت من مخطط إرهابي إيراني ينفذه حزب الله في لبنان قد يستهدف بعض المناطق المسيحية لدفع المسيحيين للانخراط في الحرب في سوريا تماما كما فعل حزب الله في مناطق خاضعة لنفوذه ومحسوبة على قاعدته الشعبية بغية الحشد والتجييش الطائفي للقتال في سوريا.

وأضافت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري أنها ومما سبق فإنها تضع المرجعيات والقيادات الشيعية والمسيحية والجهات المعنية بحدود مسؤولياتها الإنسانية والدينية والأخلاقية والسياسية والقانونية وأكدت بأن دولة لبنان حكومة وجيشاً وأجهزة تنفيذية لا يمكنها إلا أن تشيع علناً سياسة النأي بالنفس وأن تعلن أن من يحكم لبنان هو حزب الله.

كما ذكرت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري ساسة لبنان المتحالفين مع الأسد وعصاباته أن خزانة أسرار النظام السوري من الوثائق والمعلومات والتسجيلات والتي أصبحت بحوزتها منذ شهور طويلة وذكرتهم بإمكانية فتح الصندوق الأسود لبعض الشخصيات ونشر وبث مافيه من فضائح عند الضرورة القصوى وأن ما يمنعها عن ذلك حتى الآن ثقتها أن مجرد نشر إحدى الوثائق كفيل بإحداث زلازل سياسية.

وأضافت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري إنها لا تريد إلا علاقات صحية وصحيحة مع لبنان وأنها ترفض أي مراسلات من الجنرال عون ومن على شاكلته بعد الرحيل القريب للأسد حتى ولو تضمنت المراسلات عبارة للتذلل والخنوع "أنا جندي صغير في جيش سوريا الحر الكبير" تماماً كما تضمنت كل مراسلات عون لحافظ وبشار الأسد " أنا جندي صغير في جيش الأسد الكبير".

وقالت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري إن طريق بيروت . دمشق لن يعود سالكاً بعد الأسد أمام من خانوا الشعب السوري وقاتلوه وساندوا الأسد وعصاباته حتى ولو بكلمة وعليهم أن يمعنوا في الخارطة وبعيون مفتوحة ليعلموا أن سوريا منفذهم البري الوحيد والرئة التي يتنفسون من خلالها.

وأضافت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري: إننا في القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري، أعلنا مراراً أن سوريا المستقبل لن تكون بأي حال من الأحوال معادية للبنان بكل طوائفه وأننا سنتعامل مع دولة لبنان من خلال مواقفه والاتفاقيات والمعاهدات الموقعة وننظر إلى هذه التطورات الخطيرة على نحو مختلف لأنها لا تمثل تدخلا في الشأن السوري فحسب بل عملاً عدائيا سافراً وغير مسؤول لا يمكن أن يحاسب عليه جميع اللبنانيين بل الحكومة اللبنانية وأجهزتها التنفيذية ومن قاتل الشعب السوري.

وقالت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري: "إن القضية مع لبنان لم تعد مع حزب الله واستهتار وإساءات عون ومن معه فقط بل مع لبنان الدولة وقد أصبحت قضية عربية وإقليمية ودولية بامتياز وسنتعامل معها ضمن هذا الإطار.

وختمت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر وقوى الحراك الثوري أن مستقبل الجوار مع الشقيقة لبنان في أقصى درجات الخطر ويمكن أن يترك كل الخيارات مفتوحة إذا لم يتوقف العدوان السافر على الأراضي السورية والمواطنين السوريين واستمرت الإساءة ل اللاجئين منهم. واهم من يظن أن عداء وقتال الشعب السوري سيمر دون عقاب وخيم وثمن باهظ".

سنحاريب ميرزا يؤكد أن مسيحيي سوريا ليسوا مشروع رهائن

أعرب العضو في ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية وممثل كتلة السريان الآشوريين فيه عن خشيته حيال مستقبل المسيحيين في سوريا، ورفض أي مساومة تجري مع النظام لضمان أمن راهبات معلولا، وناشد هيئة علماء المسلمين توعية الكتائب الثورية المعارضة بضرورة عدم التعرض للمسيحيين في سوريا.

وقال سنحاريب ميرزا، في حديث لوكالة "آكي" الإيطالية للأنباء: "الأخبار السيئة التي وصلتنا

سابقاً عن صدد والآن عن معلولا، لا تُبشّر بمستقبل مشرق للمسيحيين في سوريا، لأن بعضاً من الكتائب الإسلامية المتشددة بدأت تقع في الأفخاخ التي نصبها النظام لإخافة وإرعاب الأقليات الدينية والقومية في سوريا، فالمشاهد التي وصلتنا من هذه المدن والبلدات المسيحية تدعو للقلق العميق، وخصوصاً أن هذه القرى والبلدات الأثرية والتاريخية ليس لها أي أهمية استراتيجية وعسكرية في مقارعة النظام".

ورفض ميرزا " أية مساومة" على راهبات معلولا، وقال " فيما لو كن مختطفات أو محتجزات لدى المعارضة فإننا نرفض وبشكل قاطع أي مساومة مع النظام تجرى على راهبات دير مار تقلا في معلولا، لأن المسيحيين ليسوا مكسر عصا لأي طرف، ولا يجوز اعتبار المسيحيين مشروع رهائن في الأزمة السورية".

وتابع ميرزا "لقد عاش المسيحيون منذ آلاف السنين إلى جانب إخوتهم في الوطن السوري بتعايش سلمي، ولا فضل لأحد في بقائهم على أرضهم التاريخية، وهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض، كما أنهم لم يرفعوا السلاح بوجه أحد، وكانوا دائماً السباقين في لعب دور السلام والمدنية، والمساهمة في بناء الحضارة السورية".

وأضاف " إن التعديات على القرى المسيحية تدعم الادعاءات الكاذبة للنظام بحمايته للأقليات، وتقدم له خدمات مجانية تدعم موقفه الدولي، وهذه إحدى العوامل التي تؤخر انتصار الثورة، والانتقال إلى سوريا التي يطمح لها كل السوريين، لذا نناشد كلّ الشخصيات الوطنية المعارضة وهيئة العلماء المسلمين لتوعية الكتائب المنضوية تحت جناح المعارضة السورية على ضرورة تجنب الإعمال التي تسيء للوطن والمواطن السوري بكل مكوناته".

الحكومة اللبنانية تستنفر لتأمين اللاجئين السوريين من عاصفة جوية قاسية

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني، وائل أبوفاعور، يوم أمس الاثنين، عن حالة "استنفار" رسمية في البلاد بالتعاون مع المنظمات الإغاثية الدولية لتأمين اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات عشوائية، وذلك عشية عاصفة جوية قاسية يتوقع أن تضرب البلاد بدءاً من مساء غد الثلاثاء.

وقال أبوفاعور خلال مؤتمر صحافي: "هناك عدد كبير من المخيمات العشوائية يقيم فيها قسم كبير من النازحين، والعاصفة القادمة تفترض القيام بإجراءات سريعة".

وأضاف " وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين وكل الشركاء في هذه القضية، في حالة استنفار لتأمين كل مستلزمات حماية النازحين السوريين والمواطنين اللبنانيين إذا اقتضى الأمر في هذه العاصفة".

وأضاف " لا أعتقد أن هناك مسؤولاً لبنانياً يمكن أن يقبل بأن ينام هانئاً مع عائلته في منزله، في وقت هناك أطفال ونسوة وعجائز سوريون أو فلسطينيون أو لبنانيون يجافي عيونهم النوم بسبب البرد أو الجوع".

وأشار الوزير إلى أن الإجراءات التي تعهد الجيش اللبناني بالمساهمة فيها، تشمل تغليف الخيام التي يقيم فيها اللاجئون، وتأمين أرضية خشبية لها، وتوفير ما أمكن من وسائل التدفئة والمساعدات الغذائية.

وتتوقع مصلحة الأرصاد الجوية في لبنان أن تضرب عاصفة قاسية البلاد بدءاً من مساء الثلاثاء وتستمر أياماً عدة، مصحوبة بأمطار غزيرة وثلوج وانخفاض في درجات الحرارة.

انقطاع الاتصالات وخدمة الانترنت في سوريا

تشهد سوريا انقطاعاً في خدمة الانترنت نتيجة عطل في الكابل الضوئي، وفق ما ذكر التلفزيون الرسمي السوري، ما يتسبب بانقطاع تام في الاتصالات الهاتفية.

ونقل التلفزيون عن المدير العام لـ"الشبكة السورية للاتصالات" أن هناك " انقطاعاً في خدمة الانترنت نتيجة عطل في الكابل الضوئي"، مشيراً إلى أن "ورش الصيانة تعمل على إصلاحه وإعادته إلى الخدمة في أقرب وقت ممكن".

ولاحظت وكالة "فرانس برس" ان "الاتصالات الهاتفية مقطوعة تماماً مع سوريا على شبكتي الهاتف الثابت والمحمول".

وليست المرة الاولى التي يسجل فيها مثل هذا الانقطاع منذ بدء النزاع في سوريا في منتصف آذار/مارس 2011، وغالبا ما تعود الاتصالات بعد ساعات أو يومين أو أكثر.

إعلاميون بلا حدود يؤكدون أنهم سيستردون مقرهم في الرقة خلال أيام

قبل أيام قام أحد أمراء جبهة النصرة في مدينة الرقة المحررة بالاستيلاء على مقّر عمل فريق "إعلاميون بلا حدود" في محافظة الرقة دون وجه حق، والاستيلاء على موجوداته كافة من أدوات وحواسيب والانترنيت الفضائي، وأصدر الفريق حينه بياناً قال فيه مستغرباً: لا نعلم السبب والحجة في هذا التصرّف، فقد تم أخذ مفاتيح المقر بدون أي أخذٍ أو ردٍ في هذا الموضوع.

وطالب البيان باسم فريق إعلاميون بلا حدود في الرقة المسؤولين في جبهة النصرة بإعادة المقّر لهم لمزاولة عملهم في خدمة الرقة وأهلها، متمنين من العاملين في جبهة النصرة، وغيرها من الكتائب الإسلامية تحييد العمل الإعلامي عن ملاحقاتهم الأمنية، ومنحهم الحرية الكاملة في التحرك بالمدينة، لأنهم السلطّة الرابعة كغيرها من السلطات الإدارية والتنفيذية في المدينة، وهم عينٌ على الحقيقة، وصوتٌ للحق.

وللوقوف على حيثيات المشكلة بين الفريق والجبهة صرَّح خالد الفراتي من فريق إعلاميون بلا حدود: إن المشكلة لم تصل للحد الذي أثير عنه عبر بعض الوسائل الإعلامية، وان ما حصل سوء تفاهم، وعمل فردي من أحد الأمراء الجبهة أساء للآخرين دون وجه حق.

وأكد الفراتي بعدم وجود أي معتقل من الفريق عند الجبهة، لكنهم سيطروا على المقر وحتى اللحظة تحت تصرفهم.

وكشف الفراتي أن فريق عمل إعلاميون بلا حدود وفي كثير من الأحيان يستنجدون بعناصر جبهة النصرة حين تعرضهم لأية مضايقات من أي فريق عسكري أو كتيبة بالرقة، وأنهم حالياً على تواصل مع الشباب بالجبهة لوضع حد للخلاف وحله، وإعادة المقر للفريق بكل محتوياته.

وعن اختلاف رؤيته مع البيان الذي نشر باسم المكتب الإعلامي للفريق قال الفراتي: إن الزملاء تسرعوا في إصدار البيان فلم يصيبوا الحقيقة، لابل أخطأوا في التعبير!!.

وفي رده على سؤالٍ حول كيفية الوصول لحل تلك الخلافات والإشكالات وإعادة المقر للفريق الإعلامي بهذه البساطة، ويومياً نسمع بخبر اعتقال أو اغتيال صحفي؟ قال الفراتي: إن جبهة النصرة في الرقة بالذات تختلف عن باقي المناطق والمحافظات وهم من أبناء المحافظة، وكل ما يقال عنهم غير صحيح، وغير ما ينقل عنها تماماً، وأنها الفصيل الأكثر ليونة مع المواطنين، وهي أكثر الفصائل بعداً عن حياة المدنيين، وهذا الكلام أنا مسؤول عنه أمام الجميع سواء في الداخل أو الخارج، وأي شخص ينقل لكم غير هذا الكلام يكون كلامه مغرض، وإعادة المقر مسألة وقت فقط، أي بأقرب فرصة!!.

وختم خالد الفراتي حديثه برجاء قائلاً: هناك رجاء من كل الإعلاميين في الرقة طبعاً غير التابعين لأي جهة تحميهم، من جميع الكتائب والفرق العسكرية أن يتم تحييد العمل الإعلامي من الملاحقة الأمنية من أي جهة كانت، وأن يتم منحهم الحرية الكاملة للتحرك للقيام بعملهم، لأن المشكلة الحقيقية التي تواجه جميع الإعلاميين هي حرية التحرك، والخوف من الاعتقال العشوائي. كلنا شركاء.

فابيوس يعتبر أنه من الصعب أن يؤدي "جنيف 2" إلى نتائج سريعة

اعتبر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن مؤتمر السلام حول سوريا سيعقد فعلا في 22 كانون الثاني/يناير لكنه عبر عن شكوك في أن يؤدي سريعا إلى نتائج.

وقال فابيوس لإذاعة فرانس إنتر "أعتقد انه سيعقد لكن يجب ألا يكون مجرد محادثات، يجب أن يؤدي إلى نتيجة. من الصعب جدا تصور أن يؤدي إلى نتيجة سريعة".

وأضاف أن مؤتمر جنيف، وهذا ليس بالأمر المفاجئ، يعقد في ظروف صعبة جدا، مذكرا بأن هدف هذا الاجتماع هو التوصل إلى اتفاق بين النظام السوري والمعارضة لتشكيل حكومية انتقالية تملك كل السلطات التنفيذية.

وقال فابيوس "بعد سقوط 125 ألف قتيل وفي الوضع الكارثي الذي وصلت إليه سوريا، والاسد هو المسؤول الرئيسي، لا يمكن لشخص عاقل أن يتصور أن نتيجة كل ذلك، إعادة بشار الاسد إلى السلطة.

واعتبر الوزير الفرنسي أيضا أن مطلب الائتلاف الوطني السوري بأن ينص الاتفاق النهائي على أن تسحب إيران بشكل مباشر وغير مباشر قواتها من سوريا أمر مشروع.

وقال فابيوس "على المدى القصير والقصير جدا، نريد تحسنا في الوضع الإنساني الرهيب. نتحدث عنه بشكل أقل لأن هناك نزاعات أخرى في العالم لكن الوضع مرعب".

ووجه المسؤولون في منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وقسم العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة الجمعة نداء

مشتركا لحماية المنشآت والطاقم الصحي في سوريا.

وأشاروا إلى أن أكثر من 60% من المستشفيات الحكومية تضررت أو أصبحت خارج الخدمة' في البلاد بسبب المعارك وان نسبة مماثلة من سيارات الإسعاف قد سرقت أو أصيبت بأضرار جسيمة.

ويليام هيغ يشدد على الحاجة لانتقال سياسي للسلطة في سوريا

شدد وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ، على الحاجة لانتقال سياسي عن طريق التفاوض في سوريا، لمناسبة مرور 1000 يوم على اندلاع الأزمة فيها.

وقال هيغ: "يصادف اليوم الاثنين ذكرى مرور ألف يوم منذ نزول السوريين إلى الشوارع للمرة الأولى بأعداد كبيرة للمطالبة بالحرية السياسية والاقتصادية، وبدلاً من الاستجابة لمطالبهم، لجأت الحكومة السورية إلى العنف الوحشي".

وأشار هيغ إلى " أن أكثر من 100 ألف شخص لقوا حتفهم، وأُجبر أكثر من 5.8 مليون شخص على الفرار من منازلهم، من بينهم مليونان أصبحوا لاجئين في دول الجوار، وأصبح 3.9 مليون إنسان يعتمدون على المساعدات الإنسانية منذ اندلاع الأزمة في سوريا" في منتصف آذار/مارس 2011.

ووصف وزير الخارجية الأزمة في سوريا بأنها "أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين".

وأضاف أن الشعب السوري " يريد ويستحق السلام، لكن هذا لن يتحقق ما لم يحصل على الحرية والكرامة، ولهذا السبب يُعتبر مؤتمر "جينف 2" للسلام المقرر في كانون الثاني/يناير المقبل أمراً حيوياً".

وقال هيغ: " الانتقال السياسي عن طريق التفاوض في سوريا هو السبيل الوحيد لانهاء الصراع، ومعالجة أسبابه الجذرية، وتخفيف الأزمة الإنسانية، وهذا يعني بوضوح أن بشار الأسد، الذي قاد هذا الصراع المتفاقم، لا يمكن أن يكون جزءاً من مستقبل سوريا".

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقر بوجود مشاكل تؤخر عملها في سوريا

أعلن مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أول أمس الأحد، أن بدء نقل الأسلحة الكيميائية السورية خارج سوريا قد يتأخر بضعة أيام بسبب مشاكل تقنية.

وتنص خارطة الطريق التي تنظم عملية تدمير الترسانة الكيميائية السورية أن تنقل العناصر الكيميائية الأكثر خطورة خارج البلاد قبل 31 كانون الأول/ديسمبر.

وقال مدير المنظمة، أحمد أوزومكو، لدى وصوله إلى أوسلو حيث سيتلقى اليوم الثلاثاء جائزة نوبل للسلام باسم منظمته: "قد لا يكون ذلك ممكنا بسبب مسائل تقنية نواجهها".

وأضاف، في تصريح لقناة " إن آر كاي" النروجية: "لكن تأخير بضعة أيام ليس مهما من وجهة نظري"، دون أن يحدد طبيعة المشاكل التقنية التي تواجه المنظمة.

ورغم هذا التأخير جدد أوزومكو ثقته في تدمير الأسلحة السورية برمتها في الموعد المحدد، أي مع نهاية حزيران/يونيو 2014.

خطف صحافيين إسبانيين في الرقة على يد عناصر من "داعش"

أعلنت صحيفة "إيل موندو" الإسبانية، أمس الاثنين، أن مراسلها الإسباني خافيير اسبينوزا والمصور المستقل ريكاردو غارسيا فيلانوفا خطفا في 16 أيلول/سبتمبر في سوريا على يد مجموعة مرتبطة بالقاعدة في سوريا.

وأشارت الصحيفة على موقعها الإلكتروني إلى أن الصحافيين خطفا في محافظة الرقة قرب الحدود مع تركيا من جانب عناصر من تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف بـ"داعش".

ولفتت " إيل موندو" إلى أن عملية الخطف حصلت عندما كان الصحافيان يستعدان لمغادرة سوريا بعد أسبوعين من العمل الصحافي تحضيراً لتقرير بشأن "تبعات الحرب على المدنيين" في منطقة دير الزور شرق البلاد.

وقالت الصحيفة إن الصحافيين اختطفا مع أربعة مقاتلين من الجيش السوري الحر "كانوا مكلفين نظرياً بحمايتهما"، مضيفة: "تم إطلاق سراح السوريين بعد 12 يوماً، إلا أن ذلك لم يحصل مع الإسبانيين".

يشار إلى أن اسبينوزا يعمل مراسلاً لصحيفة "إيل موندو" في الشرق الأوسط ويتخذ من بيروت مقراً له منذ العام 2002. وقد زار مرات عدة سوريا منذ بدء النزاع في مارس 2011.

وفي 22 شباط/فبراير 2012، نجا اسبينوزا من قصف أدى إلى مقتل الصحافية الأمريكية ماري كولفن والمصور الفرنسي ريمي اوشليك

في مدينة حمص السورية. ونجح في الخروج من سوريا في 29 فبراير من العام نفسه ودخل إلى لبنان مختبئا بين مجموعة من اللاجئين.

أما المصور المستقل ريكاردو غارسيا فيلانوفا فتولى تغطية الحرب في أفغانستان والثورة في ليبيا والحرب في سوريا. وقد تعاون مع عدد من وسائل الإعلام الدولية، بينها "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"نيوزويك" و"لو موند" و"إيل موندو" ووكالة "فرانس برس".

وقال فيلانوفا في ريبورتاج خاص لـ"فرانس برس" في أغسطس 2012 تناول موضوع الصحافيين المستقلين في سوريا إن "أحداً لا يكسب مالاً أو شهرة أو نفوذاً مع هذا النوع من العمل. إنه شغفنا رغم أن الأمر قد ينتهي إلى مصير سيئ".

وأوضحت "إيل موندو" أن المصور خطف مرة أولى خلال تصويره أحد الريبورتاجات في سوريا "عند تعرض البيت الذي كان يعيش فيه في حلب مع فريق أطباء لهجوم من جانب عناصر من الدولة الإسلامية في العراق والشام اقتادوه بالقوة" ثم أفرجوا عنه بعد استجوابات عدة.

وكان صحافي إسباني ثالث خطف في سوريا مطلع سبتمبر هو مراسل صحيفة "إيل بيريوديكو" الكاتالونية مارك مارغينيداس.

داعش تعدم بائع مازوت بتهمة سب الذات الإلهية

أقدم عناصر من الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على إعدام بائع مازوت في محافظة إدلب بعد اتهامه بسب الذات الإلهية، بحسب ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان يوم أمس الاثنين.

وقال المرصد "أعدمت الدولة الإسلامية في العراق والشام بطلقة في الرأس أمس، إبراهيم قسوم، وهو بائع مازوت ورجل غير متزن عقلياً، بتهمة سب الذات الإلهية، وذلك بعد يومين من اعتقاله".

وأوضح المرصد أن عناصر من "داعش" كانوا توقفوا أمام المكان الذي يبيع به إبراهيم المازوت في مدينة سراقب، واشتروا منه المازوت، وعادوا في وقت لاحق وقالوا له إن المازوت مغشوش، فأجابهم باللهجة العامية "شو عرفني؟ شو أنا رب المازوت"، فقاموا باعتقاله.

وأضاف المرصد أن عناصر الدولة أقدموا على رمي جثة الرجل وعليها آثار إطلاق رصاص في الرأس على الطريق.

هذا، وفي حزيران/ يونيو، أقدم عناصر في الدولة الإسلامية في العراق والشام على إعدام فتى في الخامسة عشرة يدعى محمد قطاع في مدينة حلب بإطلاق النار عليه أمام أفراد عائلته، بعد أن اتهموه بـ"التلفظ بما يسيء إلى نبي الله محمد" صلى الله عليه وسلم.

توقيف داعية بلجيكي بتهمة تجنيد شبان وإرسالهم إلى سوريا

أوقفت السلطات البلجيكية، يوم أمس الاثنين، داعية إسلامي مع أربعة من أفراد عائلته للاشتباه في تجنيدهم شبّانا للمشاركة في القتال بسوريا.

وذكرت شبكة "آر تي بي إف" البلجيكية أن الشرطة أوقفت جان لويس دوني الذي اعتنق الإسلام إلى جانب أربعة أشخاص آخرين في بروكسيل ولونديرزيل بينهم زوجة دينيس وراشدين اثنين آخرين بالإضافة إلى مراهق في الـ17 من العمر.

وأشارت إلى أن دوني أسس مطعم "التوحيد" الذي يوزع الطعام على الأكثر فقراً قرب محطة غار دو نورد في بروكسل، كما أنه قيادي سابق لمجموعة "الشريعة لبلجيكا" الإسلامية.

لافروف وليبرمان يبحثان ملفات إيران وسوريا والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في موسكو، يوم أمس الاثنين، الملفين السوري والإيراني ومفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية (نوفوستي)، عن بيان صادر عن وزارة الخارجية أن لافروف وليبرمان بحثا خلال اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة الأوضاع المتعلقة بالشأنين السوري والإيراني ومفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

وبحسب البيان، جدد لافروف دعوة موسكو إلى عقد مؤتمر جنيف–2 لنقل النزاع المسلح

في سوريا بسرعة إلى مسار التسوية السياسية عبر حوار بين المعارضة والسلطة في سوريا.
كما أكد لافروف استعداد موسكو للعمل مع شركائها في الرباعية الدولية لدفع مسار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
وأشار البيان إلى أن الجانبين ناقشا مسائل عملية تتعلق بالعلاقات الثنائية الروسية الإسرائيلية وأعربا عن رغبتهما في مواصلة الحوار السياسي المكثف حول المسائل الإقليمية والدولية.

النظام يدعو لإجراء دولي ضد السعودية لنشرها الفكر التكفيري ودعم الإرهاب

طالبت الخارجية السورية، يوم أمس الاثنين، مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراء فوري ضد السعودية وتحميل نظامها المسؤولية عن نشر "الفكر التكفيري المتطرف" ودعم الإرهاب في سوريا.
وذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن وزارة الخارجية في حكومة الأسد وجّهت رسالتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي حول استمرار النظام الحاكم في السعودية بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية، مبينة أن هذا النظام مستمر في دعم المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا وممارسة الدور التخريبي.
وطالبت الوزارة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات المناسبة الفورية لتحميل النظام السعودي المسؤولية عن نشر الفكر التكفيري المتطرف ودعم الإرهاب في سوريا الذي لا يهدد سوريا فقط بل المنطقة والعالم بأسره.
وتحدثت الرسالتان عن تمويل مالي ولوجستي لهذه المجموعات المسلحة في سوريا إضافة إلى السلاح، وتجنيد الإرهابيين المتطرفين من قبل أجهزة الاستخبارات السعودية ومنهم مسجونون من مختلف الجنسيات في السجون السعودية من المجرمين والعناصر المرتبطين بالقاعدة تم إطلاقهم من السجون من أجل إرسالهم لقتل الشعب السوري.
وقالت الوزارة إن نظام الحكم في السعودية يقوم باستغلال وجود المقدسات الإسلامية الدينية في أراضي المملكة لمحاولة إضفاء الشرعية على الإرهاب في سوريا عبر نشر الفكر التكفيري في القنوات الفضائية ما يسهل تجنيد آلاف التكفيريين من مختلف الدول، وفي انتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب.
وأشارت إلى قيام الاستخبارات السعودية أخيراً ممثلة برئيسها "بندر بن سلطان" بإعادة تفعيل الجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، مضيفة أن الاستخبارات السعودية تقوم بالتنسيق مع نظرائها في دول مجاورة وهو تعاون قاد مؤخرا إلى فتح الحدود مع بعض دول الجوار لعبور مقاتلين تدربوا في تلك الدول للقتال في سوريا.
ولفتت إلى أن المعلومات تشير إلى أن عدد الإرهابيين السعوديين قد ازداد مؤخرا من نسبة 10 إلى 15% في سوريا من المقاتلين الناشطين الذين ينتمي أغلبهم إلى تنظيم القاعدة حيث تمكنت السلطات المختصة السورية من القضاء على ما يزيد على 300 إرهابي سعودي مؤخرا ومن أبرزهم القيادي في تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام "مطلق المطلق" الذي قتل في ريف حلب.
وقالت الوزارة إن نظام الحكم السعودي واستخباراته وأدواتهم من المجموعات الإرهابية في سوريا يحملون الوزر الأكبر من إراقة دم الشعب السوري عبر مشاركتهم في القيام بجرائم إرهابية ضد المدنيين ودور العبادة الإسلامية والمسيحية.
وأضافت أن "تبجح" وزير الخارجية السعودي بإرسال السلاح والإرهابيين إلى المجموعات المسلحة في سوريا هو أمر في غاية الخطورة يستوجب التوقف عنده ويتطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراء فوري.

عمران الزعبي: لن نسلم السلطة لممثلي الإخوان أو قطر أو تركيا أو السعودية

أكد وزير الإعلام في حكومة الأسد "عمران الزعبي" أن النظام السوري لن يذهب إلى "جنيف 2" لتسليم السلطة 'للإخوان المسلمين أو لمن يمثل قطر أو تركيا والسعودية وأمريكا وإسرائيل.
ونقلت وكالة الأنباء السورية "سانا" عنه القول خلال لقائه وفدا تضامنيا من مسؤولي اتحادات ونقابات المعلمين في موريتانيا وفلسطين واليمن ولبنان إن "الدولة السورية لن تذهب إلى جنيف لتسلم السلطة للإخوان المسلمين أو لمن يمثل قطر أو تركيا والسعودية وأمريكا وإسرائيل وغيرهم'، وأكد أن هؤلاء ' لن ينالوا بالمفاوضات ما فشلوا بالحصول عليه عبر الاغتيالات والإرهاب والسيارات المفخخة وتهجير المواطنين".
ورأى الزعبي أن المعركة التي يخوضها نظامه هي معركة الوجود القومي والمقاومة وفلسطين

قبل أن تكون معركة حزب أو دولة وأن الاستهداف الذي يتعرض له نظام الأسد سببه دوره الإقليمي والعربي ومواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

وأضاف أن النظام لن يفاوض على "رموز" السيادة الوطنية وثوابتها الوطنية والقومية والجغرافيا بل على كيفية إعادة الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب وطرد المجموعات الإرهابية الأجنبية وبناء حياة سياسية متعددة والذهاب إلى صناديق الاقتراع.

وأوضح الزعبي أن نظامه يواجه تحديات كبيرة متمثلة بمنع التدخل الخارجي والحفاظ على وحدة البلاد وتأمين استمرارية الحياة من مدارس وجامعات وخدمات ومقاومة الضغوط العربية والغربية إلى جانب محاربة الإرهاب، مشيرا إلى أن استمرار الحرب الطويلة على النظام هو هدف بحد ذاته للدول المتآمرة عليها لاستنزاف طاقات سوريا وتدمير بناها التحتية.

صحيفة الاندبندنت: السوريون يائسون ولا يستطيعون رفض أي مساعدة تقدمها القاعدة

قال ريتشارد هال في مقال نشرته صحيفة الاندبندنت البريطانية تحت عنوان "مجموعات المعارضة السورية المعتدلة تبدأ خطة لإلحاق الهزيمة بالإسلاميين": إن قوات المعارضة السورية المعتدلة تأمل من خلال خطتها التي تتوجه إلى السوريين في المناطق التي تسيطر عليها، بالعمل على الحد من تنامي نفوذ الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة، ومنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مضيفاً أن هذه الحملة تعد السوريين بمزيد من المساعدات والخدمات كوسيلة لضمان عدم التحاقهم بالجماعات المرتبطة بالقاعدة أو التعاطف معها.

وأشار هال إلى أن هذه الحملة تأتي بعد قيام جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام بتنظيم " أيام ترفيهية للعائلات" توزع خلاله شتى ألوان الطعام كما تفتح مدراس خاصة بها، فضلا عن محاكمها.

ورأى كاتب المقال أن المعارضة السورية في المنفى وجناحها المسلح والمجلس العسكري الأعلى يأملون أن تعمل هذه الحملة على إعادة كسب تأييد السوريين لهم في المناطق التي تخضع لسيطرتهم.

وفي مقابلة أجراها هال مع محمد أحد أعضاء المجلس العسكري الأعلى، أكد خلالها محمد أن المواطنين السوريين لا يؤيدون الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة ولا أفكارهم المتطرفة، إلا أنهم يائسون ولا يستطيعون رفض أي مساعدة تقدمها هذه الجماعات لهم.

وأشار محمد إلى أن تقديم الدعم للسوريين يعتبر الوسيلة المثلى لمنع القاعدة من تعزيز مكانتها في سوريا، لأنهم يشكلون خطراً ليس على سوريا فحسب بل على الغرب أيضاً.

الإضراب عن العمل والاستقالات الجماعية.. هل هو حق يراد به باطل؟!

بقلم خبير التنمية البشرية محمد السمان

يُعتبر مفهوم "الإضراب" عن العمل والتهديد بالاستقالات الجماعية من تكتيكات النقابات العمالية حيث يقوم العاملون بالاعتراض على قرار إداري يعتبرونه غير عادل ومُنصف أو الاحتجاج على ممارسات إدارية يعتبرها الموظفون تعسفية وإجحافاً بحقهم، ولذلك يتم تأسيس وتشكيل النقابات العمالية لأغراض المفاوضات الجماعية المُنَظمة أو المساومة جماعياً بشأن شروط التوظيف والرواتب والمكافئات والتعويضات أو للاعتراض على ظروف وبيئة العمل بهدف الضغط على الشركات والمؤسسات في القطاع العام والخاص لتحقيق مطالبهم، ومما يُلفت النظر في تاريخ تطور النقابات العمالية هو التقارب الواضح مع إيديولوجيات الحركات الاشتراكية حيث تتوافق أهدافهم على معارضة تسلط أصحاب رأس المال ومحاربة تحكم البرجوازية التجارية في مصير العمال وخاصة في المجتمعات الإقطاعية وأثناء صراعات الحقبة الإمبريالية في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

ومن المعروف أن العمل النقابي قد تحول فيما بعد إلى ممارسات غوغائية انتهازية لخدمة أصحاب مصالح شخصية وتحقيق مكاسب سياسية للأحزاب المتصارعة على السلطة والأخطر هو دخول المافيات وتغلغل عصابات الجريمة المنظمة في النقابات العمالية الأمر الذي أدى لانهيارها والنفور منها شعبياً لأن عملها تحول إلى العنف والتخريب والفوضى لتصفية الحسابات بين زعماء المافيات الإجرامية ورؤساء الأحزاب السياسية. ونتيجة لذلك قامت الدول بإصدار القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الموظفين من الممارسات الإدارية التعسفية لأصحاب العمل الأمر الذي أدى لانحسار القلاقل والاضطرابات العمالية إلى حد كبير.

وقد بدأ التحول الجذري للعمل النقابي منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي باتجاه تأسيس الجمعيات المهنية المتخصصة التي تعتبر من المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تنشأ مستقلة عن الشركات التجارية والأجهزة والإدارات الحكومية، وهي غير ربحية وغير حزبية وليس لها مرجعية سياسية محددة لأنها تتميز بالاستقلالية وروح المبادرة المهنية والحرفية الفردية والجماعية والعمل المنظم لخدمة الأفراد المنتمين لها وبالتالي خدمة المصلحة العامة للمجتمع. وتعتبر الجمعيات المهنية التخصصية من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى الرقي بشؤون المهنة والاهتمام بتطوير وتدريب الأعضاء المنتمين لها مثل المهندسين، الأطباء، الممرضين، الصحافيين، المحامين، الخ. وبعد دخول عصر التكنولوجيا الرقمية وانتشار التلفزيونات والقنوات الفضائيات الإخبارية والتطور المذهل للانترنت وشبكات التواصل الاجتماعية تحولت تلك الجمعيات المهنية المتخصصة إلى شبكات مؤسسية مُنظمة تنشر أخبارها بسرعة ودقة وتنظم اجتماعاتها وتتواصل مع أعضائها إلكترونيا عبر مواقعها الرسمية على الانترنت للمشاركة بالخبرات العملية ونقل المعرفة.

ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الإضرابات والاستقالات الجماعية داخل المنظمات والمؤسسات المحسوبة على المعارضة السورية والتي وجدت أصلاً لخدمة الشعب السوري المنكوب داخل وخارج سوريا. وتعتبر هذه الظاهرة " مشبوهة" بسبب أهدافها الغامضة وأسلوب اعتراضها الغوغائي على سياسات قد تكون خاطئة وإجراءات إدارية يُنظر لها على أنها تعسفية بحق من يقرر اللجوء لها الأسلوب "الفوضوي" الذي يُعتبر حق يراد به باطل للأسف. والذي يدعو للاستنكار والاستغراب هو أن الموظفين المضربين عن العمل يقومون بإصدار بيانات بدون ذكر أسماؤهم وتواقيعهم ويتعمدون نشرها علناً بمساعدة أطراف إعلامية خارجية على شبكات التواصل الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر ويقوم بعضهم أيضاً بتسجيل ومونتاج فيديوهات تحريضية "برومو" للترويج لقضيتهم المزعومة!.

في هذا المقال سأقدم بإيجاز بعض الاقتراحات العملية للتعامل مع "مؤامرات" المضربين عن العمل من منظور استراتيجي متكامل إدارياً وقضائياً ومالياً وتقنياً وإعلامياً، ومن المهم التأكيد أنني لا أدافع عن أحد ولا أتهم أحد بأي شيء سلبي وليس لدي مصلحة شخصية ضد أو مع أي موظف يعمل في المنظمات والمؤسسات السورية، لكنني أبدي رأيي المهني الموضوعي مع هذه القضايا بناءً على خبرة عملية سابقة بالتعامل مع مثل هذه الأمور في عدة شركات ومنظمات عملت فيها سابقاً بالولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وهناك الكثير من التفاصيل التي تعتمد على الحالة الداخلية للمنظمة أو المؤسسة والوضع الخاص بكل موظف "غوغائي" ويجب التعامل معهم حسب قانون العمل المحلي وعقد التوظيف وتقارير الأداء السابقة عن عملهم.

من خلال متابعتي عن كثب أخبار المضربين عن العمل مؤخراً تبين لي أنهم قضيتهم هي عبارة عن "زوبعة في فنجان" لأنه ليس لهم هدف محدد واضح يسعون لتحقيقه لكن لديهم مخطط تآمري تخريبي مفضوح وغبي جداً، وهم يحاولون كسب حرب إعلامية غوغائية ستبوء بالفشل الأكيد، لأنه لو كان لديهم اتهامات مؤكدة بأدلة واضحة على شبهات "فساد" كانوا سيظهرونها بدون تردد لكنهم يعرفون أن موقفهم القانوني ضعيف ولذلك هم يحاولون التصعيد إعلامياً.

ولذلك فإن المهاترات الإعلامية والسجالات الشخصية معهم وخاصة على الفيسبوك تعطيهم أهمية وتضخيم إعلامي هم بحاجة ماسة له، ولذلك من الضروري إهمال فرقعاتهم الإعلامية مرحلياً وعدم الرد على جعجعتهم الفارغة.

من الواضح أنه يوجد في المؤسسات والمنظمات السورية عموماً حالة استقطاب مزمنة لأسباب إيديولوجية ومصالح شخصية، لذلك يجب على جميع الموظفين التوقف فوراً عن الحديث علناً بموضوع إضراب أو استقالة بعض زملائهم وإعطاء انطباع بأنهم يركزون على عملهم لخدمة شعبهم ووطنهم. ويجب تكثيف اجتماعات العمل اليومية لإشغال الجميع بمسؤولياتهم الأساسية بدلاً من المهاترات والسجالات الفيسبوكية! ويفضل عقد اجتماعات مكثفة مع الموظفين الآخرين بالمكاتب في دول أخرى عبر السكايب والويبكس لإشراكهم فعلياً في نشاطات العمل اليومية وإعطاء انطباع إيجابي سيكون بالتأكيد محبطاً للمضربين عن العمل. ولذلك يجب تكثيف نشر البيانات الإعلامية عن نشاط العمل والإنجازات على الموقع الرسمي وكافة شبكات التواصل الاجتماعية ونشرها في الصفحات والمجموعات قدر الإمكان عبر الموظفين وأصدقاؤهم، وبهذه الطريقة يمكن إعطاء انطباع إيجابي قوي للرأي العام سيكون مضاد لفبركات المضربين وأكاذيبهم. كما أن التركيز إعلامياً على أن المؤسسة المستهدفة بذلك الإضراب هي منظمة وطنية تعمل من أجل خدمة الشعب السوري، ندرك جميعاً أهميتها ونعرف أنه يوجد بعض الأخطاء التي يجب معالجتها بطريقة نظامية إدارية وقانونية بعيداً عن المشاعر الشخصية لجميع الأطراف.

ومن المؤكد أن المضربين عن العمل لديهم جواسيس مدسوسين ينقلون لهم الأخبار من داخل مكان العمل، لذلك يجب على الإدارة الانتباه لذلك الأمر وحفظ الملفات والمعلومات بطريقة آمنة لإحباط أي محاولة لسرقتها أو نسخها ويجب تغيير مفاتيح الأقفال للخزائن والأبواب. وقد يكون هؤلاء المضربين عن العمل لديهم سيطرة على السيرفرات والكومبيوترات ومنهم أدمنز على الموقع الرسمي وصفحات الفيسبوك وتويتر ويوتيوب، لذلك يجب إلغاء حساباتهم فوراً وتغيير كلمات السر وإذا رفضوا التعاون يجب توثيق ذلك بشهود ووثائق حتى يتم لاحقاً محاسبتهم قانونياً.

أثناء الحرب الإعلامية سيكون من المفيد التركيز على منطقة انسحاب بعض المضربين من تلك الشلة التآمرية ونشر أسباب تراجعهم عن ذلك الإضراب حتى لو بدون ذكر أسماؤهم لكن يجب نشر الفكرة بالتفصيل وهذا سيضرب مصداقية المضربين المتآمرين الذين كانت سمعتهم بالأصل سيئة. ومن المؤكد أن اتهام المضربين عن العمل لبعض زملائهم الموظفين الآخرين وذكر أسماؤهم "علناً" يُعتبر تشويه سمعة يجب محاسبتهم عليه فوراً وذلك برفع قضية من الإدارة بتوكيل وتفويض قانوني من الموظفين الذين تم اتهامهم زوراً وعدواناً. وهذه ستكون ضربة قانونية قاضية لهم.

وفي بعض الحالات الخاصة قد يكون من المفيد تسريب حذر لبعض الأخبار "السلبية" عن أولئك الموظفين المضربين، مثل نشر صورهم وتصرفاتهم السلبية وتصريحاتهم الفوضوية وأعمالهم الغوغائية السابقة، ويُفَضل الحصول على إفادات "رسمية" موثقة من أماكن عملهم السابقة وسيكون من المدهش اكتشاف أن منهم موظفين مطرودين أو حصلوا على تنبيه أو إنذار لسوء تصرف أو بسبب إهمالهم لعملهم، كما أن التدقيق في شهاداتهم الدراسية وخبراتهم العملية قد يكشف مفاجئات غير متوقعة عن تزوير متعمد يؤدي للفصل الفوري من العمل.

في حالة حضور أي شخص من المضربين إلى مكاتب العمل لمناقشة موضوع شخصي خاص، يجب على المدير المعني بالموضوع إحضار شاهدين وفتح محضر اجتماع رسمي يسجل فيه كل مواضيع النقاش بالتفصيل والقرارات التي تم اتخاذها وإرسال نسخة لملف الموظف. وقد يحاول بعض هؤلاء المضربين عن العمل التصعيد بصفة شخصية والتورط بتصرفات عنيفة يجب التعامل معها فوراً مع الشرطة حسب القوانين المحلية، ويجب على جميع الموظفين الباقيين في عملهم التحلي بالهدوء والتعامل معهم على أنهم أشخاص مشاغبون غوغائيون سيكون بالتأكيد لديهم مخطط فوضوي تخريبي بعد فشل إضرابهم المزعوم.

عموماً، يجب على الإدارة فتح ملفات خاصة لهؤلاء المضربين يتم حفظها في خزانة آمنة ويجب إرسال خطابات إنذار عن الغياب الغير مبرر عن عملهم بالبريد المسجل لعناوينهم المسجلة في عقود العمل أو العناوين الحالية والاحتفاظ بإيصال استلام حتى يتم إثبات وصول الإبلاغ لهم قانونياً. ويتم توجيه الإدارة المالية بخصم تلك الأيام من رواتبهم. وبعد مدة معينة من الغياب الغير مبرر عن العمل يجب إصدار قرار إداري رسمي بإنهاء خدماتهم حسب قانون العمل ويرسل لهم بالبريد المسجل أيضاً. ومن المهم إصدار بيان صحفي عن انتهاء علاقة العمل مع الموظف المفصول من عمله ونشر إعلان في الجرائد المحلية والمواقع الرسمية للمؤسسة على الانترنت لإخلاء المسؤولية.

أخيراً، من البديهي أن من يريد إعادة إعمار وطنه المدمر ومساعدة شعبه المنكوب لا يقوم بالاضراب عن العمل غوغائياً ولا يهدد بالاستقالة عشوائياً لأسباب غامضة مبنية على إشاعات عن "فساد" مزعوم! كما أن المواطن السوري الحر الشريف لايخفي مستندات تثبت "اختلاسات" وسرقات كان يجب أن يتم التعامل معها قضائياً من الأساس لا أن تكون أداة للمساومات الفوضوية لخدمة أهداف إيديولوجية وتحقيق مصالح شخصية.

أسعار العملات وبعض السلع في الأسواق السورية

غرام الذهب عيار 21: 5300 ليرة سورية

الدولار: شراء 150 مبيع: 155 ليرة سورية

اليورو: شراء 195 مبيع: 200 ليرة سورية

الليرة التركية: شراء 75 مبيع: 77 ليرة سورية

الدرهم الإماراتي: 40 مبيع 42 ليرة سورية

الجنيه المصري: شراء22 مبيع24 ليرة سورية

الريال السعودي: شراء 39 مبيع 40 ليرة سورية

ليتر البنزين: 200 ليرة سورية

لليتر المازوت: 125 ليرة سورية

أسطوانة الغاز: 2500 ليرة سورية

ربطة الخبز: 75 ليرة سورية

==========

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد 281 الثلاثاء 2013/12/10